العدوان الحربي الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية المحتلة

النشرة اليومية (37)

(15/ تشرين ثاني/2023)

ملخص

- اقتحم جيش الاحتلال مستشفى الشفاء، وسيطر عليه بشكل كامل، وفتش أقسامه، واستجوب الطاقم الطبي والعاملين، وأيضاً المدنيين فيه، ودمر العديد من الأجهزة والمعدات الطبية الأساسية، الذي ليس لها بديل متوفر حالياً.
- مستشفى واحد من أصل (24) مستشفى في شمال القطاع لديه القدرة على استقبال المرضى، بسبب القصف العنيف والحصار، ونفاذ الوقود والمستهلكات والمستلزمات الطبية، والأكسجين والغذاء والماء، و(23) من أصل (36) مستشفى خرجت عن الخدمة في قطاع غزة.
- واصلت القوة القائمة بالاحتلال "إسرائيل" قصفها للمدنيين والأعيان المدنية، بما فيها مدارس وعيادات صحية تابعة للأمم المتحدة "وكالة الاونروا".
- يواجه مئات الآلاف من الأشخاص المتبقين في منطقة شمال القطاع، ظروفاً إنسانية غاية في الصعوبة، في ظل انقطاع الماء والغذاء، وبدت آثار ذلك تظهر على السكان من حيث سوء التغذية، والعطش، بعد أن تم عزل شمال القطاع ومحاصرته.
- قامت "إسرائيل" بقصف وتدمير مطحنة السلام، وهي آخر مطحنة عاملة في قطاع غزة، وهذا يعني أن ما تبقى من المخابز العاملة جنوب القطاع لن يتم تزويدها بالدقيق المنتج محلياً، مما سيفاقم أزمة الغذاء في قطاع غزة.
- لا زالت "إسرائيل" تمنع إدخال الوقود إلى قطاع غزة، ولكنها سمحت بإدخال (23,000) لتر وتقييد استخدامها فقط لصالح شاحنات الأونروا، علماً بأن الاونروا تحتاج إلى (160,000) لتر من الوقود يوميا لتشغيل العمليات الإنسانية الأساسية.
- أعلنت شركات الاتصالات في قطاع غزة عن الوقف التدريجي لجميع خدمات الاتصالات والإنترنت هناك، وعليه حذرت الوكالات الإنسانية العاملة من أن انقطاع التيار الكهربائي يعرض للخطر تقديم المساعدة المنقذة للحياة.

- لم تقم وزارة الصحة في قطاع غزة بتحديث أرقام الضحايا بسبب انهيار الخدمات والاتصالات في المستشفيات في شمال القطاع، وتشير أرقام تقريبية إلى أن عدد الشهداء/ات وصل حتى تاريخ 14/ نوفمبر الحالي إلى (11,500) شهيد، وأن عدد الجرحى يفوق (29,000) جريح/ة.
- تتفاقم معاناة السكان جراء النقص الحاد في المياه الصالحة للشرب، وسوء ظروف الصرف الصحي مما أدخل قطاع غزة في خطر صحي هائل، حيث بدأت الأمراض، مثل التهاب الكبد الوبائي والجدري والجرب والإسهال الشديد وانتشار القمل بالظهور.
- وصل العدد الإجمالي للنازحين داخلياً إلى قرابة (1.6) مليون نازح، ولا تستطيع أماكن الايواء استيعاب هذا العدد الهائل من النازحين، وتعاني ملاجئ الأونروا من اكتظاظ شديد جداً. يتشارك ما لا يقل عن (700) شخص في وحدة استحمام واحدة، وكل (160) شخص في مرحاض واحد في العديد من مراكز الايواء.
- أفادت التقارير أن جيش الاحتلال أسقط منشورات في مناطق شرق خان يونس، جنوب قطاع غزة، يأمر فيها سكان مناطق القرارة وخزاعة وبني سهيلة وعبسان بالإخلاء الفوري إلى "ملاجئ معروفة".
- يشكل العدد الإجمالي للوحدات السكنية المدمرة أو المتضررة نتيجة للقصف العنيف والمتواصل ما لا يقل عن (263,000) وحدة سكنية أي ما يشكل قرابة (50%) من جميع الوحدات السكنية في قطاع غزة.
- يستمر عنف المستوطنين في مختلف أنحاء الضفة الغربية، وتم تسجل أكثر من (246) هجوماً شنها المستوطنون ضد السكان الفلسطينيين بحماية و/أو بمشاركة جيش القوة القائمة بالاحتلال، مما أدى إلى وقوع إصابات أو أضرار في الممتلكات، كما وأدى عنف المستوطنين إلى تعطيل موسم قطف الزيتون بشكل شبه كامل لهذا العام.

التفاصيل:

مع دخول العدوان الحربي الإسرائيلي يومه الأربعين اقتحم جيش الاحتلال مستشفى الشفاء في مدينة غزة، ودمر بقصفه مطحنة السلام، وهي آخر مطحنة عاملة مما سيفاقم أزمة الغذاء في قطاع غزة. كما واصل قصفه العنيف على قطاع غزة، بما يشمل السكان المحميين والأعيان المدنية، بما فيها المستشفيات، ومراكز إيواء النازحين التابعة للأونروا، وخزانات المياه. ومع توقف عمل المستشفيات، وحصارها وبخاصة في شمال القطاع،

يزداد الخطر على حياة السكان المدنيين والمرضى أكثر من أي وقت مضى، بعد أن أصبحوا يموتون نتيجة حصار المستشفيات وقصفها، ونفاذ مخزون الوقود والادوية، والمستلزمات والمستهلكات الطبية.

كما وتستمر "إسرائيل" في منعها لدخول الوقود، وقطع التيار الكهربائي، والمياه عن قطاع غزة مما أدى إلى توقف كامل لعمل المستشفيات، والمخابز، ومحطات ضخ وتنقية المياه، وغيرها من الأمور الأساسية التي لا غنى عنها في حياة السكان. وعلى الرغم من سماح "إسرائيل" بدخول الشاحنات المحملة بالمساعدات الإنسانية، إلا أن نوعية وكمية هذه المساعدات لا تفي إلا بالقليل مما يحتاجه السكان للبقاء على قيد الحياة، ولا يزال عدد الشاحنات التي تدخل قطاع غزة لا تتعدى نسبتها الـ(20%) من مجمل عدد الشاحنات التي كانت تدخل إلى القطاع قبل العدوان، مما يؤدي إلى تفاقم المأساة الإنسانية.

ولم تعد المؤسسات الإنسانية قادرة على الوصول إلى شمال القطاع، ولا زالت تواجه صعوبات جمة أثناء عملها في جنوب ووسط القطاع بسبب القيود الكبيرة على حرية الحركة الناتجة عن القصف العنيف، وتدمير البنية التحتية بما فيها الطرق، ونفاذ الوقود والمياه والأدوية والمواد الأساسية الأخرى، فلا يستطيع العاملون في المجال الإنساني الوصول بأمان إلى الأشخاص المحتاجين والمستودعات التي يتم تخزين إمدادات المساعدات فيها والتي نفذت أو بدأت بالنفاذ. وبذلك ترتكب "إسرائيل" جرائم تصل إلى حد الإبادة الجماعية، والتهجير القسري، مما يستوجب البدء فوراً بتحقيق جنائي دولي حول قيام المسؤولين في "إسرائيل" بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية[1].

1- الضحايا

بسبب الانهيار شبة التام في الخدمات والاتصالات في المستشفيات، والقصف العنيف والمتواصل، والدمار الكبير في شبكة الطرق، وقلة المعدات وقدمها، وعدم تمكن الفرق العاملة في مجال الإنقاذ من الوصول إلى كل أماكن القصف، لم تتمكن وزارة الصحة في قطاع غزة بتحديث أرقام الضحايا، وآخر أرقام تقريبية صدرت تشير إلى أن عدد الشهداء/ات وصل في قطاع غزة إلى (11,500) شهيد، وأن عدد الجرحى يفوق (29,800) جريح/ة. وفي المتوسط، ومنذ بدأ العدوان الحربي، تقتل "إسرائيل" قرابة (134) طفلاً/ة. وتشير مصادر عديدة

[1] – تنويه: أن هذه الأرقام والبيانات غير نهائية حيث تشير العديد من المصادر أن هناك المئات من الشهداء/ات، والمصابين/ات في قطاع غزة لا يزالون تحت أنقاض المباني المدمرة بفعل القصف الكثيف والعشوائي التي يشنه الطيران الحربي لدولة الاحتلال، ولا تستطيع طواقم الدفاع المدني من انتشالهم بسبب كثافة القصف، ونقص المعدات، والتدمير شبه الكامل للبنية التحتية وبخاصة الطرق في معظم مناطق قطاع غزة، إضافة الى عدم تمكن المؤسسات المتخصصة بالرصد والتوثيق من القيام بأعمالها نتيجة عنف الهجمات. وقد تم جمع البيانات الواردة من مصادر عديدة، منها وزارة الصحة الفلسطينية، منظمة الصحة العالمية، (الاونروا)، (اوتشا) ومؤسسات دولية ومحلية مختلفة، ووكالات المحلية والخارجية، بالإضافة إلى متابعات **الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان**.

في قطاع غزة إلى أن ثلثي الشهداء/ات، سقطوا أثناء تواجدهم في منازلهم، وأن هناك أكثر من (3,250) شخص لا يزالون تحت أنقاض المباني المدمرة. أما في الضفة الغربية فقد وصل عدد الشهداء/ت إلى (197) شهيد، وقرابة (2,750) جريح.

2- **المستشفيات والمراكز الصحية**

قام جيش الاحتلال باقتحام مستشفى الشفاء في مدينة غزة، بعد قصف وحصار على مدار عدة أيام، وخلال وجودة داخل حرم المستشفى، استجوب الطواقم الطبية والصحية العاملة، وعدد من المدنيين الموجودين هناك، كما قام بتدمير العديد من المعدات الطبية الرئيسية، والتي ليس لها بديلاً في ظل الظرف الحالي، كما اعتقل اثنين من العاملين الفنيين المختصين بإصلاح الأجهزة الطبية. وقبل الاقتحام كان قد دمر قصف الاحتلال قسم العمليات الجراحية المتخصصة، وقسم الرعاية التاجية، ومستودع. وبعد دخول القوات، تم نقل المرضى والموظفين والنازحين داخل مباني مجمع الشفاء الطبي. وفي ساحة مستشفى الشفاء، وبسبب الحصار وعمليات القنص لكل شيء يتحرك داخل أسوار مجمع الشفاء تم دفن (179) جثة في مقبرة جماعية.

وبسبب انقطاع التيار الكهربائي والقصف، قامت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بإجلاء حوالي (200) شخص، من بينهم طاقم طبي و(25) مريضًا، من مستشفى القدس في مدينة غزة إلى مستشفى في خانيونس جنوب القطاع. واستغرقت هذه الرحلة قرابة السبعة ساعات؛ جزئاً منها كان سيراً على الأقدم وسط الدمار والشوارع الموحلة بسبب الامطار والمياه العادمة. جزئيًا سيرًا على الأقدام وسط المطر والشوارع الموحلة.

وأدى القصف المتواصل للمستشفيات والأماكن الملاصقة لها، وتحديداً في غزة المدينة والشمال، إلى إغلاق كافة المستشفيات العاملة، باستثناء مستشفى واحد وهو مستشفى الأهلي في مدينة غزة، والذي يستوعب حاليًا أكثر من (500) مريض في ظروف سيئة جداً. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن أكثر من نصف المستشفيات في قطاع غزة (23 من أصل 36) متوقفة عن العمل، وأن الـ(14) مستشفى المتبقية هي في جنوب القطاع ولا تملك سوى القلة القلية من الإمدادات لإجراء العمليات الجراحية الحرجة والمنقذة للحياة وتوفير الرعاية للمرضى الداخليين، بما في ذلك العناية المركزة. كما انقطع التيار الكهربائي عن مستشفى الأمل في خانيونس، بعد تعطل مولده الوحيد، مما يعرض حياة (90) مريضا للخطر، من بينهم (25) في حالة حرجة، وهذا المستشفى يأوي أيضاً قرابة (9,000) نازح. وفي ذات السياق فقد نفذت المياه من مستشفى غزة الأوروبي، وهذا من شانه أيضاً ان يعرض حياة (400) مريض وآلاف النازحين الذي يقومون فيه إلى الخطر.

ولا زالت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تتلقى مئات المكالمات على أرقام الطوارئ من المدنيين المحاصرين في مدينة غزة والشمال، تطلب بشكل عاجل سيارات إسعاف للجرحى، وإجلاء العائلات المحاصرة، ومساعدة المحاصرين تحت الأنقاض، إلا أنها لم تستجب لهذه النداءات بسبب توقف حركة فرق الإنقاذ ومركبات الإسعاف، الناتجة عن الاستهداف المباشر لفرق الإنقاذ ومركبات الإسعاف، بالإضافة إلى نفاذ الوقود.

وتواجه المستشفيات في قطاع غزة بشكل عام، ظروف صعبة جداً ليس فقط بسبب القصف العنيف بل أيضاً بسبب قطع التيار الكهربائي ومنع "إسرائيل" من إدخال الوقود، وشُح الأدوية والمستلزمات والمستهلكات الطبية، والمعدات والكوادر المتخصصة، والتعب الشديد للطواقم العاملة، والعدد الهائل من الإصابات. وتفيد مصادر طبية بأن المستشفيات التي لا زالت تعمل تجري عمليات جراحية بدون استخدام مواد التخدير، بما فيها عمليات بتر الأطراف، وأن المرضى الذين خضعوا لعملية جراحية معرضون بشكل كبير لخطر الإصابة بالعدوى بسبب الظروف غير الصحية ونقص المعدات. وفي بعض الحالات، يغطي الذباب الأبيض واليرقات الجروح، مما يعرض الأنسجة للخطر، والعدوى البكتيرية، وتسمم الدم.

وفي ظل هذا الوضع الكارثي فإن حياة المرضى مهددة بشكل كبير، وبخاصة أن هناك أكثر (54,866) حالة إصابة بالتهابات الجهاز التنفسي العلوي، ونحو (1,100) مريض فشل كلوي منهم (38) طفلاً، و(130) من الأطفال الخدج، وقرابة (9,000) مريض بالسرطان، واكثر من (13,600) شخص مصابون بأمراض غير سارية، و(20,000) شخص يعانون من أمراض الصحة العقلية، وقرابة (50,000) امرأة حامل، عدا عن النساء والأطفال حديثي الولادة الذين يحتاجون إلى الرعاية طبية وصحية غير متوفرة في ظل هكذا أوضاع، فهناك قرابة (200) حالة ولادة يومياً في قطاع غزة.

3- الماء والنظافة

بعد تحذير الأونروا بأن عملياتها الإنسانية، بما في ذلك توزيع المساعدات التي تدخل عبر معبر رفح، من التوقف، سمحت "إسرائيل بإدخال (23,000) لتر وتقييد استخدامها فقط لصالح شاحنات الأونروا، علماً بأن الاونروا تحتاج إلى (160,000) لتر من الوقود يوميا لتشغيل العمليات الإنسانية الأساسية. وبذلك فإن الوضع لا زال سيئاً جداً في ظل منع "إسرائيل" من إدخال الوقود، وتوقف اثنان من المقاولين الرئيسيين لتوزيع المياه التابعين للأونروا في جنوب القطاع عملياتهما، مما ترك قرابة (200,000) شخص دون إمكانية الحصول على مياه صالحة للشرب. وأيضاً وفي ظل غياب الوقود، بدأت خدمات إزالة النفايات الصلبة التابعة للأونروا في

التوقف عن العمل، مما يشكل خطراً بيئياً، حيث يتراكم حوالي (400) طن من القمامة يومياً في المخيمات المكتظة وملاجئ النازحين داخلياً.

وبشكل عام لا تلبي كميات المياه التي تدخل إلى قطاع غزة، ضمن المساعدات الإنسانية، سوى (4%) فقط من احتياجات السكان من المياه يوميًا، ويتم توزيع مساعدات المياه بشكل أساسي في جنوب القطاع، في حين لم تتمكن الجهات الإغاثية المختصة من توزيع المياه المعبأة على النازحين المقيمين في الشمال. وفي المجمل يواجه سكان قطاع غزة نقصاً حاداً في المياه الصالحة للاستخدام، بعد إغلاق جميع آبار المياه البلدية بسبب نقص الوقود، إلى جانب توقف أنشطة نقل المياه بالشاحنات. وزيادة في معاناة السكان المدنيين قامت "إسرائيل" باستهداف معظم خزانات وآبار المياه المتبقية وخطوط الصرف الصحي.

وفي ظل استهلاك المياه المالحة، من طرف السكان، بالإضافة إلى سوء ظروف الصرف الصحي فإن هناك خطر يهدد حياة الأطفال دون سن ستة أشهر والنساء الحوامل والأشخاص الذين يعانون من أمراض الكلى، ويهدد بانتشار القمل، والجدري والجرب والإسهال الشديد، ومن المتوقع أن ترتفع معدلات الإصابة بهذه الأمراض ما لم يتم تزويد مرافق المياه والصرف الصحي بالكهرباء أو الوقود لاستئناف عملياتها. وأيضاً وبسبب القيود المفروضة على الوصول إلى مكبات النفايات الرئيسية في غزة، بالقرب من السياج الحدودي، تتراكم النفايات الصلبة في مواقع مؤقتة وفي الشوارع، مما يزيد من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالهواء وانتشار الحشرات والفئران. وحذرت منظمة الصحة العالمية من خطر الانتشار السريع للأمراض المعدية والالتهابات البكتيرية بسبب نقص المياه وما يرتبط بذلك من استهلاك المياه الملوثة، حيث تم الإبلاغ عن أكثر من (33,500) حالة إسهال، أكثر من نصفها كانت بين الأطفال دون سن الخامسة.

4- الأمن الغذائي

قصفت "إسرائيل" مطحنة السلام، وهي آخر مطحنة عاملة في قطاع غزة، وهذا يعني أن ما تبقى من المخابز العاملة جنوب القطاع لن يتم تزويدها بالدقيق المنتج محلياً، مما سيفاقم المشكلة الذي يعاني منها سكان جنوب القطاع بعد تدمير المطحنة التي كانت أصلاً تعمل بشكل جزئي لتوفير مادة الدقيق للمخابز التسع التي تعمل في جنوب القطاع، بشكل غير مستدام، ويصطف الناس لساعات طويلة أمام المخابز للحصول على الخبز، ولا يسلمون أثناء انتظارهم من القصف المتعمد لهم، وسُجلت عدة حوادث راح ضحيتها مدنيين أثناء وقوفهم في "طابور الخبز". وكان توزيع المساعدات الغذائية للسكان المدنيين في الجزء الشمالي من قطاع غزة قد توقف بشكل كامل تقريباً، ولا يتم توفير أي طعام في مراكز الايواء، جراء عزل شمال القطاع وحصاره، وتوقفت جميع

المخابز عن العمل هناك، وتفيد التقارير أن دقيق القمح لم يعد متوفراً في الأسواق في جميع أنحاء شمال القطاع.

ومما يزيد حجم معاناة السكان قلة المساعدات الإنسانية التي يُسمح بإدخالها إلى قطاع غزة، وأن بعض المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز والبقول والزيوت النباتية اختفت من الأسواق بشكل كامل، منها دقيق القمح ومنتجات الألبان والبيض والمياه المعدنية. وهناك مؤشرات على وجود آليات تَكيّف سلبية بسبب ندرة الغذاء، بما في ذلك تخطي الوجبات أو تقليلها واستخدام أساليب غير آمنة وغير صحية لإشعال النار، ويقال إن الناس يلجؤون إلى الأكل غير التقليدي، مثل مزيج من البصل النيئ والباذنجان غير المطبوخ.

وتشير بعض المصادر إلى أن النقص الكبير الحاصل في المواد الغذائية قاد إلى سوء تغذية بدت واضحة على سكان قطاع غزة وبشكل أكثر في مدينة غزة والشمال، وبخاصة الأطفال والنساء، والنساء الحوامل والمرضعات، مما يؤثر بشكل سلبي جداً على صحتهم المناعية، ويزيد من تعرضهم للإصابة بالأمراض المرتبطة بتغذية الأم مثل فقر الدم، وتسمم الحمل، والنزيف. وهذا يزيد من خطر الوفاة لكل من الأمهات والأطفال.

5- النزوح الداخلي

لليوم الثاني عشر على التوالي، وبعد أن أمرت، وتحت تهديد القصف، السكان المدنيين في شمال القطاع بالتوجه نحو الجنوب، فتحت القوة القائمة بالاحتلال "ممراً" على طول محور المرور الرئيسي، طريق صلاح الدين، بين الساعة (09:00 – 16:00)، ويصل النازحون، عبر هذا الممر غير الآمن، إلى المفترق الرئيسي بجوار وادي غزة سيرًا على الأقدام أو بعربات تجرها الدواب، لأن جيش الاحتلال يجبر المدنيين بإيقاف المركبات على بعد حوالي (4–5) كيلومترات من تلك النقطة، وغالباً ما يتعرض مستخدمو هذا الممر إلى التفتيش والاعتقال، والتنكيل والضرب والمعاملة الحاطة من الكرامة الإنسانية بما فيها تجريدهم من ملابسهم أثناء التفتيش ولا يُسمح لهم إلا بحمل المتعلقات الشخصية، وسُجلت حالات كثيرة باستهداف هؤلاء النازحين بإطلاق النار، والذي تقول تقديرات بأن عددهم لا يتجاوز بضعة آلاف، وفي تقديرات أخرى، مثل "اوتشا" تقول بأن عددهم تجاوز عشرات الآلاف.

لمواجهة التدفق المتزايد للنازحين داخلياً، قامت الأونروا بافتتاح ملجأين إضافيين في المنطقة الوسطى من القطاع، وتشهد مراكز النزوح أوضاعاً إنسانية مزرية للغاية، واكتظاظاً كبيراً، فقد تجاوز متوسط عدد النازحين في كل ملجأ للأونروا (6,250) نازح، وهو ما يزيد بتسعة أضعاف عن القدرة الاستيعابية المقصودة، بينما يتشارك ما لا يقل عن (700) شخص في وحدة استحمام واحدة، وكل (160) يتشاركون في مرحاض واحد،

مما يجبر العديد من النازحين على النوم في العراء، ويشمل ذلك الأطفال وكبار السن والمحتاجين إلى رعاية طبية وذوي الإعاقة والنساء الحوامل، وتعاني الموارد الأساسية مثل المياه والغذاء والدواء، وحليب الأطفال من نقص شديد، مما يؤدي إلى تزايد الإحباط والتوترات بين النازحين، وأيضاً انتشار الأمراض مثل حالات من التهابات الجهاز التنفسي الحادة، والإسهال، والجدري المائي، بين الأشخاص الذين لجأوا إلى مراكز النزوح التابعة للأونروا.

أفادت الأونروا بأنه "أصبح من الصعب الحصول على أرقام أو معلومات محدثة للأعداد ولأوضاع النازحين"، ولكن وبشكل عام يقدر العدد التراكمي للنازحين منذ بدء العدوان الحربي بأكثر من (1.6) مليون نازح، منهم حوالي (813,000) نازح يقيمون في (154) مديرية تعليمية تابعة للأونروا، وحوالي (122,000) نازح يقيمون في المستشفيات والكنائس والمباني العامة الأخرى، وحوالي (131,134) نازح يقيمون في (94) مدرسة حكومية، ويقيم النازحون المتبقون مع أسر مضيفة، حيث انتقل ما يصل إلى (150,000) شخص إلى الملاجئ بحثاً عن الطعام والخدمات الأساسية. كما يقيم أكثر من (160,000) نازح في (57) منشأة تابعة للأونروا في الشمال وفي مدينة غزة، إلا أن الأونروا لم تعد قادرة على تقديم الخدمات في تلك المناطق وليس لديها معلومات دقيقة عن احتياجاتهم وظروفهم منذ أمر الإخلاء الذي أصدرته القوة القائمة بالاحتلال في 13/ أكتوبر الماضي.

ومع بدء الامطار بالهطول، فقد تأثر النازحون الذين يقيمون خارج مراكز الإيواء المكتظة من الأمطار والفيضانات المتقطعة، مما أدى إلى إتلاف أو تدمير الخيام والمناطق المؤقتة التي يبحثون فيها عن مأوى. وتعرض هذه الظروف هؤلاء النازحين لخطر متزايد للإصابة بالأمراض والأمراض المنقولة بالمياه، كما أنه ومن الضروري الإشارة إلى أن قرابة (15%) من النازحين داخلياً يعانون من إعاقات، فيما أن معظم الملاجئ ليست مجهزة بشكل كافٍ لتلبية احتياجاتهم، حيث تفتقر الملاجئ إلى الفرشات والأسرة الطبية اللازمة، مما يسبب تقرحات ومشاكل طبية أخرى لا يمكن علاجها في ظروف غير معقمة، وأن جُل الأغذية الموزعة لا تلبي احتياجات الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في البلع.

6- الأضرار العينية

حتى هذه اللحظة فإن عمليات حصر الأضرار، تعد أولية وتقديرية، ولا يوجد تحديث يومي لها، وهي للمناطق التي تسنى دخول الطواقم ذات الاختصاص والعلاقة لها، في حين أن مناطق واسعة لم يتم الوصول لها بسبب شدة القصف واستهداف الاحتلال للطواقم بشكل مباشر، وتتغير الأرقام بحسب قدرة الطواقم على الوصول. وتشير المعلومات المتوفرة حول الأضرار التي لحقت بالمباني والمنشآت الأخرى في قطاع غزة، إلى تضرر قرابة (263.000) وحدة سكنية بشكل أو بآخر، منها (41,000) مدمرة بشكل كلي وغير صالحة للسكن،

ويشكل العدد الإجمالي للوحدات السكنية المدمرة أو المتضررة ما لا يقل عن (50%) من جميع الوحدات السكنية في قطاع غزة.

وتم تدمير أحياء بأكملها، لا سيما في مدينة غزة وبيت حانون وبيت لاهيا والشجاعية، المنطقة الواقعة بين مدينة غزة ومخيم الشاطئ، وعبسان الكبيرة، ومخيم جباليا، كما لحقت أضرار متفاوتة بنحو (50) مدرسة تابعة للأونروا، وتم استهداف (246) مبنى مدرسياً منها (61) مبنى خرج عن الخدمة، وتم تدمير (70) مسجداً، و(3) كنائس لحقت بها أضرار جسيمة، وتعرضت أكثر من (110) منشأة صحية للقصف مما أثر على (35) مرفقًا للرعاية الصحية، بما في ذلك (20) مستشفى تضررت، واضطرت (18) مستشفى، إلى إغلاق أبوابها، تدمير أكثر من (45) مركبة إسعاف[2].

7- الاعتداءات في الضفة الغربية

تواصل "إسرائيل" تصعيد إجراءاتها وانتهاكاتها الممنهجة بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية، مستغلة انشغال العالم بعدوانها المتواصل على قطاع غزة، وتمعن في هذه الممارسات التي تخدم نظام الفصل العنصري الذي أقامته في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلى جانب ذلك، تصاعدت وتيرة الاعتداءات التي ينفذها المستوطنون بحماية ومشاركة جنود الاحتلال.

- فرضت "إسرائيل" قيود متعددة على حرية التنقل من وإلى الضفة الغربية، التي عزلتها بشكل كامل عن مناطق عام 1948، وعن القدس الشرقية، كما فصلت بين مناطق الضفة الغربية، فمنعت التنقل للفلسطينيين على بعض الشوارع الحيوية بشكل كامل مثل شارع حوارة الذي يربط شمال الضفة الغربية بجنوبها، وبعض الشوارع المحاذية للخط الأخضر والمستوطنات، وفرضت حظر التجول على سكان المنطقة المسماة (H2) في مدينة الخليل، وقامت بإغلاق معظم الحواجز والمداخل التي تؤدي إلى البلدات والقرى والمدن من خلال إغلاق بوابات الطرق أو إقامة السواتر الترابية التي قطعت أوصال الضفة الغربية، مما تسبب وبشكل كبير في إعاقة حركة المواطنين ومنعهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما فيها الخدمات الصحية، والمرافق التعليمية، وأماكن العمل.

- منذ بدء العدوان الحربي وحتى تاريخه تم تهجير ما لا يقل عن (121) أسرة فلسطينية تضم (1,149) شخصاً، منهم (452) طفلاً/ة، من (15) تجمعًا رعويًا/بدويًا في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، (7) من هذه التجمعات لديها مدارس لم يعد من الممكن الوصول إليها؛ وقد تعرضت (3) من هذه المدارس على الأقل للتخريب على يد جيش الاحتلال و/أو المستوطنين، وهي الآن أكثر عرضة لخطر الهدم. ويهجر سكان هذه المجتمعات أماكن تواجدهم بسبب هجمات المستوطنين و/أو جيش الاحتلال، والحد من حرية الحركة، والوصول

[2] – آخر تحديث لهذه الأرقام كان بتاريخ 2023/11/09.

إلى أماكن الرعي. كما تم تهجير (153) فلسطينيًا، من بينهم (74) طفلاً/ة، في أعقاب عمليات الهدم في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، بحجة عدم ترخيص المبنى، و(45) آخرين منهم (24) طفلاً/ة في أعقاب عمليات الهدم العقابية.

- منذ بدء العدوان الحربي يشهد عنف المستوطنين في مختلف أنحاء الضفة الغربية، وبخاصة في المجتمعات الفلسطينية القريبة من المستوطنات الإسرائيلية، ارتفاعا ملحوظاً؛ فقد تم تسجيل أكثر من (246) هجوماً شنها المستوطنون ضد السكان المدنيين مما أدى إلى وقوع إصابات بينهم في (30) حادثة منها، وإلحاق أضرار بالممتلكات الفلسطينية في (180) حادثة منها، ووقوع إصابات وأضرار في الممتلكات في (37) حادثة منها. ويعكس هذا متوسطا يوميا قدره (8) حوادث، مقارنة بثلاثة حوادث منذ بداية العام.

- أكثر من ثلث اعتداءات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين شملت تهديدات بالأسلحة النارية، بما في ذلك إطلاق النار، من قبل المستوطنين. وما يقرب من نصف مجموع الحوادث، شارك فيها جيش الاحتلال الذي رافق المستوطنين أو دعمهم بشكل نشط أثناء تنفيذ الهجمات. وأعقب العديد من هذه الحوادث مواجهات بين جيش الاحتلال والمدنيين الفلسطينيين، حيث قُتل (8) فلسطينيين بينهم طفل واحد وأصيب العشرات على يد المستوطنين.

- كما أدى عنف المستوطنين إلى تعطيل موسم قطف الزيتون الحالي، حيث يقوم المستوطنون وبحماية جيش الاحتلال، وأحياناً برفقة عناصر من الشرطة، بترهيب المزارعين وطردهم من أراضيهم، وسرقة أكياس الزيتون المقطوف.

- منذ بدء العدوان الحربي في 7/أكتوبر استشهد أربعة أسرى في سجون الاحتلال في ظروف غامضة، وتحتجز القوة القائمة بالاحتلال جثمانيهما، وتواصل فرض إجراءات عقابية بحق الأسرى/ات في سجونها، فقد تمت المصادقة على قانون فرض حالة الطوارئ في منشآت الاعتقال والتي تنص على زيادة الاكتظاظ في السجون بشكل كبير، كما تم إبلاغ المحامون الذين يترافعون عن المعتقلين الفلسطينيين أمام المحاكم العسكرية بتفعيل المادة (33) من الأمر العسكري رقم (1651)، والتي تنص: على إجراءات الاعتقال "في حملة عسكرية لمواجهة الإرهاب" والتي تتيح اعتقال الشخص لمدة (8) أيام قبل عرضه على المحكمة بدلاً من (96) ساعة، ويكون ممنوع تلقائياً من لقاء محاميه لمدة يومين، كما ويواجه المحامون قيود ومعوقات داخل المحاكم، فيما يتعلق بالأمور الإجرائية، إلى جانب صعوبات كبيرة يواجهها المحامون المختصون في زيارة السّجون.

- كما أبلغت إدارة السجون باحتفاظ كل معتقل/ة بغيار فقط، واستولت على الملابس والأغطية والممتلكات كافة التي تبقت لديهم، وأغلقت الأقسام في جميع السجون وسحب أجهزة الراديو التلفزيون، كما سحبت مواد النظافة، وأدوات المطبخ، والسجائر، ومنعت المشروبات الساخنة، وأوقفت زيارات عائلات الأسرى، وقطعت

الكهرباء والماء عن أقسام الأسرى بين فترة وأخرى، وقللت أو حرمت الاسرى من الخروج إلى ساحة السجن (الفورة)، وحرمتهم أيضاً من الذهاب إلى العيادات، أضف إلى ذلك عمليات اقتحام للسجون وتعمد إهانة كرامة الأسرى، وأيضاً إدخال سجناء جنائيين للمشاركة في قمع الأسرى، وعزل أسرى ونقلهم إلى الزنازين، ونقل جماعي لأسرى غزة من سجن النقب إلى سجن نفحة.

- منذ بداية العدوان الحربي وحتى تاريخه اعتقلت القوة القائمة بالاحتلال قرابة (2,650) شخصاً.

-انتهى-